فيها حق على نفسه بالبيع وجعل سوا الشهادة في كتاب الشراء فانه لا يبطل حقه وعلى
يتحمل الشهادة على قول البائع بالبيع واثبات الشهادة في الصك من المسئلة
الجامع وفي بعض النسخ دقيقة ومعنى انها لو كانت في الصك بايع فلان ما
هو حقه وملكه من فلان الى آخر الصك وكتب الشاهد في الصك اشهد بما فيه الى
دعواه بعد ذلك رجل ادعى على امرأة انها زوجته واقام رجل آخر البينة على
المرأة انها امته واقامت المرأة البينة ان كل واحد من المدعيين عبد لها فقد
ذكرنا من المسئلة في الباب الثاني من هذا الكتاب وانا اعيد ذكرها هنا ليسهل
تفريع وفائدة تخريج قال اما البينة التي قامت انها امة الرجل عارضت البينة
التي قامت انه عبد لها وكذا في الجانب الآخر فتساقطتا وتهاترتا فيقضى
التي اقامت المرأة انه عبد لها لانها اقوى واكثر اثباتا من التي قامت انها
زوجته قلنا تخريجا وان اقام مدعي الزوجية انها زوجته واقام مدعي الرق
انها امته ان قلنا انه يقضى بانها امة المدعي برقيتها ويبضعها لمدعي النكاح
فله وجه اذ يجوز ان يكون امة لهذا منكوحة لغيره قال وذكر في المنتقى رجل
وامرأة في ايديهما دار فاقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبد لها
واقام الرجل البينة ان الدار له وان المرأة زوجته تزوجها على الف درهم
دفعها اليها ولم تقم بينة انه حر قال فانه يقضى بالدار للمرأة ويقضى بالرجل
عبدا لها جواب الكتاب في هذه المسئلة وليس بين هذه المسئلة والمسئلة

السؤال

المسؤل عنها ان هناك اقامت بينة على كون المرأة امة له وكون الرجل عبدا لها
وقد وقعت البينتان في حد التعارض فتهاترا اذا الاصل في كل بينتين وقعت
في حد التعارض ان تتهاترا فيبقى بينة المرأة بانه عبدها وبينة الرجل بانها
زوجة له وبينة المرأة اكثر اثباتا ولها في نفسها قوة فكان اولى بالقبول
اذا الاصل ان البينات اذا اقامت فما كان اكثر اثباتا كان اولى بالقبول
رجل ادعى على آخر ضيعة فقال المدعى عليه ان من نيست ان فرزند طفل من
است او ادعى المدعى ابتداء على الطفل فانه يلزمه الجواب ويسمع البينة
عليه بحضرته ويقضى عليه وان لم يكن للطفل اب فللقاضي ان ينصب وكيلا
عن الطفل يجيب عنه ويسمع عليه ان كان الطفل في حجر هذا القاضي هذا
اذا لم يكن له وصي وان كان له وصي عن ابيه فهو يجيب المدعي ويسمع عليه
البينة وان لم يكن له وصي فلا بد للقاضي ان ينصب من يترجم عنه رجل
اقر بدين مطلق لآخر ثم انكر وقال لم يصل مال القبالة الي واراد ان يحلف
المقر له ان مال القبالة قد وصل الي فانه لا يقبل من المدعي منه و
لا يحلف على ظاهر المذهب لكن بعض من قضاة السلف والخلف يحلفون
في هذه الصور ولكن لو سلم المال الى المقر له ثم يحلفه كه از اينج كرفتي
چيزى باز نبايد دادن ونبايد حق نكرفتي ليكون للنفي واقرير من الفقه
اقرار مرا صلح او غيره وقال انه بالغ ثم ادعى سهوا وغير بفساد الصلح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)